الأنباء
الاحد 8 يناير 2012

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

اجتمعت في ديوان الطبطبائي للتباحث حول احتمال شطبه وقررت انتظار صدور حكم القضاء في 11 الجاري

«المعارضة»: «الشيك» ليس قضية فيصل المسلم بل تنقيح مادتين من الدستور

النواب السابقون د.وليد الطبطبائي ومحمد هايف ود.جمعان الحربش وفلاح الصواغ ومبارك الوعلان ود.فيصل المسلم وأحمد السعدون وخالد الطاحوس في ديوان الطبطبائي (هاني الشمري)

عقدت كتلة نواب المعارضة السابقين في ديوان د.وليد الطبطبائي اجتماعا لمناقشة شطب النائب السابق د.فيصل المسلم على خلفية اظهاره شيكا يختص برئيس مجلس الوزراء السابق تحت قبة البرلمان وحضره 13 نائبا، وفي ختام الاجتماع تلا د.وليد الطبطبائي بيانا قال فيه: «تناقشنا خلال الاجتماع في قضية النائب السابق فيصل المسلم واحتمال شطبه ونحن بانتظار الحكم في تاريخ الحادي عشر من يناير ونحن على ثقة

أحمد السعدون في حوار مع خالد الطاحوس على هامش الاجتماع

السعدون في حوار ثنائي مع د.فيصل المسلم

كبيرة في قضائنا العادل والنزيه والذي سينتصر للدستور ومع حق النائب في ممارسة دوره الرقابي، موضحا ان هذه القضية ليست قضية فيصل المسلم وإنما هي قضية شطب مادتين من الدستور وأهمهما المادة 110 وهي تقيد النائب من ممارسة حقه الرقابي.

وأعلن الطبطبائي عن ندوة ستقام يوم غد الاثنين لـ «نهج» في صالة بودي بكيفان وسيشارك فيها عدد من النواب السابقين وأكاديميين وقانونيين حول قضية النائب

الطبطبائي: أتعهد بتقديم استقالتي في حال شطب المسلم من قائمة المرشحين

السابق د.فيصل المسلم.

وسأقدم استقالتي في حال تم شطب النائب د.فيصل المسلم وأنا ملتزم بهذا التعهد.

وقد حضر الاجتماع بالاضافة إلى الطبطبائي النواب السابقون: محمد هايف وأحمد السعدون ود.فيصل المسلم ومسلم البراك، ومبارك الوعلان، وشعيب المويزري وعلي الدقباسي، وخالد الطاحوس، وعبدالرحمن العنجري ود.جمعان الحربش، وخالد السلطان.

● ناصر الوقيت

تدعو إلى التوقيع على ميثاق شرف إلزامي

«الكويت تستاهل»: توعية المواطنين لاختيار نواب المجلس المقبل بعيداً عن النعرات الطائفية

أصدرت حملة «الكويت تستاهل» بيانا صحافيا قالت فيه: ان الحملة وطنية طلابية ينظمها الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وهي حملة وطنية تم تدشينها مواكبة لانتخابات مجلس أمة 2012 ويصاحب الحملة تنظيم عدد من الندوات لمرشحي المجلس للتعرف على برامجهم الانتخابية، وتهدف لتوعية الناخبين بضرورة أن يضع كل مواطن مصلحة الكويت أولا وأخيرا قبل أي اعتبارات أخرى وأن يختار الناخبون نواب المجلس القادم بعناية بعيدا عن النعرات الطائفية والقبلية والفئوية، وأن تكون الانتخابات المقبلة تحت شعار «الكويت تستاهل» حتى لا نفاجأ بمجلس مخيب للآمال كالمجلس السابق، وليكونوا بحق صوت الأمة ويتمكنوا من أداء دورهم في الرقابة والتشريع والمساهمة في تحقيق التنمية المنشودة التي نتطلع إليها، بعدما خيب المجلس الأخير آمال وطموحات الشعب الكويتي وخاصة شريحة الشباب بعد فضيحة الإيداعات المليونية وتوقف عجلة التنمية في البلاد، فضلا عما شهدته المرحلة الأخيرة من سياسة تكميم الأفواه والتعدي على بنود الدستور واعتقال عدد من المغردين لمجرد إبداء آرائهم وان يكون اختيار الناخبين ليس لمرشح بعينه ولكن للكويت ومستقبلها.

كما يصاحب الحملة توقيع ميثاق شرف يتم التوقيع عليه من قبل المرشحين للمجلس المشاركين بالحملة بهدف التزامهم بكل ما هو في مصلحة المواطن والحفاظ على التشريع والرقابة بما يحقق استقرار الكويت وأمنها والسعي بكل طاقتهم لمحاربة الفساد الذي استشرى بشكل كبير خلال الفترة الماضية، وأن يكونوا بحق لسان المواطن الذي يدافع عن قضاياه وهمومه، ويكونوا سيفا بتارا يحارب الفساد، وان يقفوا بكل طاقتهم في وجه الراشي والمرتشي ويقوموا بكشفهم أمام الرأي العام الكويتي، وأن يتعهد المشاركون بالحملة بالسعي للارتقاء بطموحات الشباب المتعلقة بمستقبلهم الوظيفي ودعم مطالب الحركة الطلابية بتطوير التعليم وإنشاء جامعات جديدة تساهم في استيعاب الأعداد المتزايدة سنويا من خريجي الثانويات، خاصة وأن هناك ما يفوق الـ50 ألف طالب يدرسون بالدول المجاورة، والبعض الآخر منهم فريسة للجامعات الخاصة داخل الكويت، وهناك شريحة منهم لا يستطيعون تحمل الأعباء المالية المتعلقة بمصروفات تلك الجامعات ليكونوا قادرين على التعبير عن آمال وهموم الشعب الكويتي.

كما يهدف الميثاق الى المحافظة على الوحدة الوطنية، وتقديم مصلحة الكويت على المصالح الشخصية، ومحاربة الفساد بكافة أشكاله، والتركيز على التنمية المنشودة التي يتطلع إليها المواطن، فضلا عن حماية الدستور وتطبيق جميع بنوده، وحماية حرية الرأي والكلمة، والتزام القوى الطلابية بتوجيه أصواتهم للمرشح الأصلح وأن تكون مصلحة الكويت أولا وأخيرا بعيدا عن أي انتماءات قبلية أو طائفية.

كما تتضمن الحملة التطرق لدور الشباب في العملية الانتخابية ومدى قدرتهم على اختيار من يمثلهم بمجلس الأمة التمثيل الصحيح، فضلا عن الدور المأمول من المرشحين بعد نجاحهم ووصولهم لمقاعد البرلمان، بحيث لا يكون وصولهم لمجلس الأمة غاية، بل يكون وسيلة لخدمة الكويت وأبنائها والمحافظة عليها والالتزام بالقسم الذي يدليه النواب عند تسلمهم لمهام عملهم.

وقال البيان ان هناك مجموعة من المزايا للمشاركين في الحملة منها:

توقيع ميثاق يدعم مطالب الشباب، إعلان للمرشح المشارك بالحملة في تلفزيون الوطن يوميا لمدة 20 يوما، وإعلان في الجريدة لصورة المرشح أثناء توقيع الميثاق، وتنظيم ندوات وحلقات نقاشية للمرشحين المشاركين في الحملة بدوائرهم الانتخابية، والانتشار الإعلامي للمرشح خلال الفترة المقبلة ووصول صوته للناخبين.

واشترطت الحملة في بيانها موافقة المرشح على ما جاء في ميثاق الشرف، وتحمل المرشح رسوم التكلفة المادية وقيمتها 3000 دينار كويتي.

ونص ميثاق شرف حملة «الكويت تستاهل» على الآتي:

نظرا للتأزيم السياسي بين السلطتين الذي شهدته الساحة الكويتية مؤخرا وما صاحب ذلك من تردي عمل المجلس السابق وتورط العديد منهم بفضيحة الإيداعات المليونية التي هزت الشارع الكويتي وكانت صدمة كبيرة لهم.

لذا فقد حرص الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب على تدشين حملة تحت عنوان «الكويت تستاهل» لانتخابات أمة 2012 وتشتمل الحملة على توقيع ميثاق شرف يلزم المرشحين الموقعين عليه أنهم وفي حال وفقهم الله وحازوا ثقة الناخبين أن يلتزموا بعدة محاور وهي كالتالي:

ـ تشريع قوانين تحافظ على هوية المجتمع الكويتي وعاداته وتقاليده المستمدة من قيم الشريعة الإسلامية السمحاء.

ـ الحفاظ على مصلحة الوطن والمواطن والتشريع والرقابة بما يحقق استقرار الكويت.

ـ السعي بكل طاقتهم لمحاربة الفساد الذي استشرى بشكل كبير خلال الفترة الماضية.

ـ أن يكونوا بحق لسان المواطن الذي يدافع عن قضاياه وهمومه.

ـ الالتزام بمحاربة الفساد وكشف الراشي والمرتشي أمام الرأي العام الكويتي.

ـ الحفاظ على الوحدة الوطنية وترابط الشعب الكويتي بجميع شرائحه.

ـ مساندة مطالب وطموحات الشباب المتعلقة بمستقبلهم الوظيفي.

ـ تطوير التعليم من خلال فصل القطاعين بالهيئة.

ـ دعم البعثات الخارجية، وتطبيق نظام البكالوريوس بكليات الهيئة.

ـ إنشاء جامعات جديدة تساهم في استيعاب الأعداد المتزايدة سنويا من خريجي الثانويات.

«مركز رياض»: غير صحيح ما ورد من شطب دميثير والجويهل من الانتخابات

خلف دميثير

محمد الجويهل

أصدر مركز رياض الوكيل عن المرشح محمد الجويهل بيانا صحافيا ردا على ما نشر بصورة متكررة في محطة تلفزيون اليوم بشطب النائب السابق خلف دميثير والمرشح محمد الجويهل وكذلك جريدة عالم اليوم عدد (1517 بتاريخ 2012/1/5) تحت عنوان (توصية بشطب دميثير وجويهل) من ان اللجنة المختصة بفحص طلبات المرشحين أوصت بشطب المرشحين لانتخابات 2012 النائب السابق خلف دميثير على خلفية الحكم الصادر ضده من محكمة الاستئناف بتهمة التزوير في اكتتاب بنك بوبيان وكذلك شطب مرشح الدائرة الثالثة محمد سالم الجويهل، وذلك على خلفية الحكم الصادر من المحكمة الدستورية في عام 2008 بألفاظ تحمل في طياتها مغالطات ومعلومات غير صحيحة وعدم صحة ما اوردته هذه القناة وباعتبار مركز رياض وكيلا عن المرشح محمد سالم الجويهل نوضح الآتي:

أولا: عدم صحة ما اذاعته هذه القناة من معلومات ومغالطات غير صحيحة من ان لجنة قيد الناخبين ومديرية ادارة شؤون الانتخابات أكدوا عدم مصداقية هذا الخبر وانه لم يصدر اطلاقا أي قرار او بلاغ رسمي من قبل اللجنة المشكلة لهذا الغرض او جهة اخرى ذات صلة بشطب المرشحين.

ثانيا: وبمتابعة العبارات التي اوردتها القناة بحق هذين المرشحين يتأكد من ان هذه القناة قامت بإذاعة أخبار كاذبة وهي تعلم ذلك لان هناك جهة مختصة وهي لجنة الانتخابات والمشرفة على القيد والالغاء تستطيع الرجوع اليها والتأكد من صحة المعلومة قبل اذاعتها أما وانها لم تفعل ذلك فان القصد الجنائي المتوافر في حق القناة في توقيت بالغ الحساسية والحرج وهو قبل موعد الانتخابات وتأثير ذلك على الرأي العام عامة وعلى الناخب الكويتي خاصة.

ثالثا: ان ما قامت به القناة وما اوردته من مغالطات ومعلومات غير صحيحة وعدم توقيها الحرص والمصداقية والامانة يشكل جريمة انتخابية من قانون الانتخاب رقم 35 لسنة 1962 بالمادة 4/44 والتي تنص على انه «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائة دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر او اذاع بين الناخبين اخبارا غير صحيحة عن سلوك احد المرشحين او اخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخابات»، هذا بالإضافة الى ما تشكله هذه الاخبار من جرائم اخرى تندرج تحت قانون الجزاء خاصة انها تتقول على جهة رسمية للإضرار بالمرشحين ماديا ومعنويا وسياسيا والذين يحتفظون بحق الرجوع عليها. وعليه فإن مركز رياض بصفته وكيلا عن محمد الجويهل سيقوم بجميع الإجراءات القانونية والتي تحفظ حقوق موكله.

الحشاش: «الداخلية» أعدت خطة أمنية ومرورية وتوعوية لناخبي 2012

كونا: أعدت وزارة الداخلية خطة إعلامية أمنية ومرورية شاملة بالتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية لتضم الى الخدمات العامة المقدمة من تلك الجهات لتوعية وإرشاد الناخبين ضمانا لأقصى درجات الأمن والسلامة وتأمين سير العملية الانتخابية في إطار من النزاهة والشفافية والإشراف الكامل للسلطات القضائية.

وقال مدير ادارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي بالوزارة ومدير إدارة الإعلام الأمني بالإنابة ورئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام الأمني في اللجنة الأمنية لانتخابات مجلس الأمة 2012 العقيد عادل الحشاش في تصريح صحافي امس ان الملامح الرئيسية للخطة الاعلامية المواكبة تتناول بدء مراحل الإعداد للانتخابات وحتى إجراء مراحل الإدلاء بالأصوات الى حين صدور النتائج النهائية لفرز الأصوات والإعلان النهائي عن فوز المرشحين.

واضاف الحشاش ان الخطة تتخللها إجراءات تنظيمية وتدابير أمنية ومرورية وخدمات عديدة تقدمها هيئات ومؤسسات الدولة سيتم تسليط الضوء عليها إعلاميا عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة للتعريف بها وإرشاد وتوعية المواطنين والناخبين.

وأوضح ان الخطة الاعلامية تتضمن برامج إذاعية وتلفزيونية وفضائية وصحافية وعبر شبكة الانترنت ومطبوعات إرشادية ورسائل قصيرة موجهة للمواطنين لشرح وبيان الاجراءات الانتخابية والإرشادات الأمنية والمرورية الى جانب إعداد خاص لبرنامج إذاعي وتلفزيوني يعرض على مدى يومين أسبوعيا خلال فترة الإعداد للانتخابات وحتى مراحل الإدلاء بالأصوات وإعلان النتائج النهائية.

وذكر ان من مرتكزات الخطة الاعلامية للانتخابات بيان القرارات التنظيمية والإجراءات الانتخابية التي اتخذتها الدولة والاستعلام عن كشوف الناخبين ودوائرهم ومقارهم الانتخابية وأسماء المرشحين والمواعيد القانونية للترشيح والانسحاب وتسجيل مندوبي المرشحين ليكون الناخب على بينة من وضعه الانتخابي الى جانب صرف الشهادات المؤقتة للجنسية للمواطنين الذين فقدت شهادات جنسياتهم الأصلية حتى يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم دون عراقيل.

وبين ان الخطة الاعلامية ترتكز على جهود مراكز الشفافية التي خصصت وزارة الداخلية لها 5 مقرات في مخافر الشرطة تشمل الدوائر الخمس في المحافظات كلها لمتابعة ورصد المخالفات الانتخابية والإبلاغ عنها أولا فأولا للتعامل معها قانونيا وإحالتها الى السلطات القضائية للبت فيها.

وأكد الحشاش حرص وزارة الداخلية على المظهر العام لأجواء الانتخابات من خلال السماح للمرشحين بإقامة المقار الانتخابية والتزويد باللوحات الانتخابية وعقد الندوات للتعرف على البرامج الانتخابية للمرشحين.

وذكر انه تم ضمن هذا الإطار إعداد وتجهيز أكثر من 180 لوحة انتخابية تعرض في الميادين والتقاطعات الرئيسية وأمام الدوائر الانتخابية في مختلف المحافظات تضم صور المرشحين وفق الدوائر ليتمكن الناخبون من سهولة التعرف واختيار مرشحيهم بحرية تامة.

وشدد على حظر اقامة الخيام وعرض اللوحات الانتخابية أمام مقار الدوائر الانتخابية لئلا يعرقل ذلك أداء الناخبين بالأصوات او يؤدي الى حدوث ازدحام مروري وعرقلة حركة السير بمداخل ومخارج المقار والدوائر الانتخابية.

وقال ان جوانب التوعية الأمنية والمرورية تشمل جهود إدارات المرور وشرطة النجدة ومديريات أمن المحافظات والمباحث الجنائية والشؤون القانونية والجنسية والجوازات والتسهيلات المقدمة للناخبين من كبار السن والمرضى ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأشار الى التدابير الوقائية لأجهزة الدفاع المدني والإطفاء والطوارئ الطبية والخدمات الإنسانية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وإسهامات وزارة التربية في تخصيص مقار الدوائر الانتخابية وجهود بلدية الكويت ووزارة الكهرباء والماء والمواصلات والتغطية الإعلامية للانتخابات التي جندت لها وزارة الإعلام الإمكانيات والوسائل كافة لتحقيق الصورة الحضارية والديموقراطية لانتخابات مجلس الأمة 2012.

وأكد الحشاش ضرورة الالتزام بالقوانين والإجراءات الانتخابية وما يتعلق بها من جرائم والعقوبات المشددة علاوة على مراعاة النظام العام وعدم عرقلة الحركة المرورية بالتجمع أمام المقار واللجان الانتخابية.

وشدد على وجوب تعاون الجميع مع رجال وأجهزة الأمن والخدمات العامة وعلى متابعة المواطنين للرسائل الأمنية والمرورية والخدمية التي تبثها وحدة العلاقات العامة والإعلام الأمني عبر وسائل الإعلام لمعرفة مجمل ما يتعلق بسير العملية الانتخابية والإدلاء بأصواتهم بحرية تامة بعيدا عن مخالفات «الانتخابات الفرعية» أو شراء الأصوات وغيرها من تجاوزات تضر وتسيء الى المظهر الحضاري والديموقراطي للانتخابات.

العقيد عادل الحشاش